دور حضانات الأعمال في دعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج

"دراسة تحليلية"

بحث مستل من رسالة مقدمة للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في التربية (تخصص إدارة تربوية)

إعداد

عبير كيلاني عبد الستار

إشراف

أ.د/أحمد إبراهيم أحمد

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية–جامعة بنها

أ.د/ جمال محمد أبو الوفا

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ
كلية التربية–جامعة بنها

دور حضانات الأعمال في دعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب

إعداد

عبير كيلاني عبد الستار

المستخلص باللغة العربية

استهدف البحث الحالي الكشف عن دور حضانات الأعمال في دعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج عن طريق الوقوف على الأسس النظرية لحضانات الأعمال، والتعرف على المحدد العلمية لمشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج بالإضافة إلى تحديد الإجراءات المقترحة لدعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج، وتقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي على اعتباره أنه يتناول الأسس النظرية لحضانات الأعمال والمحددات العلمية لمشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج، وكان من أبرز نتائجها أن التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج يعد من أهم المجالات الحيوية التي تعتمد عليها الدولة المصرية في الحاضر والمستقبل لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك من خلال تفعيل مجالات العمل التنموي وخاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وتنطلق حضانات الأعمال في المجتمع المصري من تغيير ثقافته عن طريق الاهتمام بممارسة العمل الحر عبر المشروعات الصغيرة، وتعد حضانات الأعمال بمثابة مؤسسة تنموية تعمل على تنويع النشاط الاقتصادي وتشجيع الشباب على ممارسة العمل في إطار محاربة البطالة ومواجهة الفقر، وتضطلع حضانات الأعمال بدور هام في رعاية المشروعات الناشئة على اختلاف أنواعها مع دعم الفكر الإبداعي في إطار ضمان نجاح المشروع واستمراره في الحاضر والمستقبل.

الكلمات المفتاحية : الدور – حضانات الأعمال – مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني –التعليم والتدريب المزدوج.

Abstract in Arabic

The current research aimed to reveal the role of business incubators in supporting the projects of graduates of technical secondary education / dual education and training by standing on the theoretical foundations of business incubators, and identifying the scientific determinants of projects of graduates of technical secondary education / dual education and training in addition to identifying the proposed procedures to support the projects of education graduates Technical secondary education / dual education and training, and the nature of the research requires the use of the descriptive approach as it deals with the theoretical foundations of business nurseries and the scientific determinants of the projects of graduates of technical secondary education / dual education and training, and its most prominent results were that technical secondary education / dual education and training is one of the most vital fields On which the Egyptian state depends in the present and the future to achieve Egypt's Vision 2030 by activating the areas of development work, especially at the economic and social levels. Business incubators in the Egyptian society start from changing its culture by paying attention to practicing self-employment through small projects. It works to diversify economic activity and encourage young people to pursue Work within the framework of combating unemployment and facing poverty. Business incubators play an important role in sponsoring emerging projects of all kinds while supporting creative thinking in the context of ensuring the project's success and continuity in the present and the future.

Keywords: Role - Business Incubators - Projects of Graduates of Technical Secondary Education - Dual Education And Training.

أولاً : الإطار العام للبحث

مقدمة البحث :

تهتم حضانات الأعمال بتقديم الدعم والخدمات للشركات ذات النشأة الحديثة مع إعطاء الشركات الجديدة الأولوية حتى تتوفر لها أفضل الظروف الممكنة من أجل البقاء والنمو، ومن ثم فإن حضانات الأعمال تعبر عن المكان الذي يتم فيه تنفيذ أنشطة الاحتضان، حيث يجد رواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة مكاناً مناسباً من حيث المرافق والخبرات لتلبية احتياجاتهم وتطوير أفكارهم التجارية وتحويلها إلى حقائق مستدامة.

وعلى هذا فإن حضانات الأعمال تمثل بناء مؤسساتي (عامة أو خاصة) مخصصة لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة سواء الحديثة منها أو التي في طور النمو بما يكسبها القوة والثبات وتجعلها مربحة، وذلك من خلال ما تقدمه لها من مساحات مناسبة من المباني لمزاولة نشاطها وإسداء المشورة والنصح لها في مجال الأعمال، وتقديم الخدمات والتسهيلات الإدارية المساعدة، هذا بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التسهيلات المالية والمهنية، ويتم ذلك عن طريق حسن توظيف الموارد المتاحة مع الإسهام المتميز في تقليل التكلفة ومحاربة المخاطر ورفض الفشل الذي يتواجد لدى أرباب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة وخاصة في مرحلة بداية النشاط والذي بدوره ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية في المجتمع(١).

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

ما دور حضانات الأعمال في دعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الأسس النظرية لحضانات الأعمال؟
- ما المحددات العلمية لمشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج؟
- ما الإجراءات المقترحة لدعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج؟

أهداف البحث :

هدف البحث الحالي إلى الكشف عن دور حضانات الأعمال في دعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج، وذلك من خلال ما يلي :

- الوقوف على الأسس النظرية لحضانات الأعمال.
- التعرف على المحدد العلمية لمشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج.
- تحديد الإجراءات المقترحة لدعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج.

منهج البحث :

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي على اعتباره أنه يتناول الأسس النظرية لحضانات الأعمال والمحددات العلمية لمشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج.

مصطلحات البحث :

ارتكز البحث الحالي على المصطلحات التالية:

١-الدور Role :

يعرف الدور على أنه مجموعة الجهود والأنشطة التي يؤديها شخص معين يشغل موقفاً معيناً في دعم وتطوير المؤسسة التعليمية[٢]، ويعرف أيضاً على أنه مجموعة المطالب النظامية وغير النظامية للسلوك الوظيفي للإنسان بوسطة أشخاص متنوعين وربما تفرضها معايير ثقافية عامة وتشمل أنشطة وتفاعلات ومشاعر[٣].

ويعرف أيضاً الدور على أنه : مجموعة من الأعمال يمارسها الشخص نتيجة لإشغاله منصباً معيناً من أجل إحداث تغيير ما[٤].

وعلى هذا يأتي الدور إجرائياً على أنه مجموعة من المهام والوظائف والمسئوليات التي يقوم بها فرد معين داخل وحدة معينة لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

ويندرج تحت الدور ما يلي :

- **الدور الفعلي** : وهو الذي يؤدي من قبل المؤسسة على أرض الواقع.
- **الدور المعياري** : وهو عبارة عن مجموعة نم المواصفات أو المتطلبات النابعة من المجتمع والتي ترسم للمؤسسة دورها اتجاه أفرادها أو اتجاه ذاتها.
- **الدور المتوقع** : وهو عبارة عن مجموعة من التصورات والأفكار والمعارف التي ينتظرها المجتمع من شاغل الوظيفية أو صاحب الدور.

٢-حضانات الأعمال Business Incubation :

ينظر إلى حضانات الأعمال على أنها عملية حركية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات(٥).

ويأتي فريق آخر وينظر إلى حضانات الأعمال على أنها تمثل عملية السيطرة على البيئة التي تتبنى رعاية ونمو وحماية المشروع في الوقت الذي لا يمكن أن يمول المشروع ذاته بمعنى أنها مؤسسة تقدم الخدمات الأولية التي تقوم بعملية الاحتضان ممثلة في الحصول على مصدر التمويل الملائم ودعم رأس مال المؤسسة وكذلك الحصول على الدعم الإداري والفني(٦)وفي ذات السياق يرى فريق آخر أن الحضانات عبارة عن مؤسسة تشجع وتدعم تنمية الأعمال الجديدة حيث أنها تزود المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة التسهيلات والخدمات التي تساعدها على العمل من خلال توفير فرص ربط شبكات الاتصال مع تقليل تكاليف التشغيل ناهيك عن الدعم المعنوي وتسهيل الحصول على المعلومات(٧).

وعلى هذا فإن حضانات الأعمال تمثل مرحلة انتقالية بين مرحلة بداية النشاط ومرحلة النمو المؤسسي وتركز في عملها على تزويد رواد الأعمال بالمعلومات والأدوات اللازمة حتى يتحقق النجاح المنشود لهذه المشروعات معنى ذلك أن حضانات الأعمال تنطلق نحو تحقيق أهدافها من برامج تنموية يؤكد على تنويع نشاط اقتصادي ونشر التكنولوجيا وتسويقها من أجل إيجاد فرص عمل للخريجين مع توفير الرعاية الكاملة لأرباب الفكر الريادي وتجنبهم المخاطر المختلفة سواء كانت مالية أو تسويقية أو إدارية.

٣-التعليم الثانوي الفني Technical Secondary Education :

وهو التعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطى من العمال التقنيين في مؤسسات تعليمية ذات ثلاث سنوات، ويتضمن منهج التعليم التقني تعليماً عاماً ودراسات نظرية وعملية وتقنية، والتدريب على المهارات ذات العلاقة في مجال تقني

معين، وتتفاوت مكونات هذا تبعاً لنوع العمالة والمستوى الذي تهيئه له المناهج، ويصنف خريجو هذا التعليم في مستوى التقني أو الفني في هرم العمالة(٨).

ومن الملاحظ أن هناك من يستخدم كلمة (فني) كلفظ بديل لكلمة (تقني) على أساس أن كلمة تقني هي ترجمة لكلمة تكنولوجيا Technology الإنجليزية الأصل، ومع تزايد المتغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي اتسع هذا المعنى تدريجياً فصار يطلق على من يحسن أداء الحرف والمهارات اليدوية بدقة ليصبح معنى تقني القدرة على أداء الحرف والمهارات اليدوية بدقة ليصبح معنى تقني القدرة على أداء المهارات المعقدة في الصناعة، كما أوضح القرآن الكريم معنى كلمة تقن، يقول تعالى : "وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شئ أنه خبير بما تفعلون" [سورة النمل : ٨٨] بمعنى أحسن كل شئ، وعلى ذلك صار معنى تقن من يمارس صناعة وأداء مهارة أو حرفة معقدة، بمعنى صاحب مهنة(٩).

والتعليم الثانوي الفني في هذا البحث هو ذلك التعليم الذي يلتحق به الطالب/الطالبة بعد إتمام شهادة الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ويتضمن (زراعي – صناعي – تجاري – تعليم مزدوج) ويدرس به الطالب/الطالبة لمدة ثلاث سنوات يحصل بعدها على شهادة دبلوم.

٤-التعليم والتدريب المزدوج Dual Education and Training :

يعد بمثابة اتحاد بين مؤسستين أحدهما عامة وهي المدرسة الثانوية الفنية والأخرى مؤسسة خاصة وهي المصانع والشركات حيث يدرس الطلبة المعرفة النظرية بالمدرسة مع التدريب العملي بالمصانع والشركات لاكتساب المهارات العملية الميدانية في المهن التي يتخصصون فيها.

٥-مشروعات الخريجين (المشروعات الصغيرة) Graduate Projects (Small Projects) :

وتعتبر عن مجموعة من الوحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص من المناطق الحضرية من البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير(١٠).

ثانياً: الأسس النظرية لحضانات الأعمال : ويندرج تحتها :

أ-مفهوم حضانات الأعمال :

يمكن النظر إلى حضانات أعمال على أنها مصطلح علمي جاء من الحضانة والتي بدورها تركز على الحماية ورعاية الأطفال ومساعدتهم على مواجهة الصعوبات التي تعترض حياتهم ومن ثم يضمنوا البقاء والاستمرار في الحياة وذلك من خلال تقديم الرعاية والعناية اللازمة، معنى ذلك أن حضانات أعمال في مجال المشروعات الصغيرة أو المتوسطة تحتاج إلى من يرعاها ويدعمها حتى تأخذ طريقها نحو النجاح(١١).

وهناك من يرى أن حضانات أعمال عبارة عن مؤسسة قائمة بذاتها لها كيان قانوني وتعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة تهدف إلى تشجيع الشباب ومساعدتهم على تجاوز أعباء الحياة والانطلاق إلى آفاق أرحب من أجل إثبات ذاتهم(١٢).

وهناك من يرى أن حضانات أعمال هي بمثابة عملية وسيطة بين مرحلة بدأ النشاط ومرحلة النمو لمؤسسة الأعمال وبالتالي فإنها تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات اللازمة للنجاح(١٣)، وعلى هذا فإن حضانات الأعمال تمثل إطاراً متكاملاً من الخدمات والتسهيلات وفي مقدمتها تقديم الاستشارات في مجال نشاط معين أو أنشطة اقتصادية مختلفة على اعتبار أنها تمتلك الخبرة في مجال العمل ولديها القدرة على الابتكار ومن ثم فإنها تقدم خدماتها لفترة زمنية معينة من خلال الرعاية المتكاملة لهذه المشروعات حتى تبدأ وتتمكن من إثبات ذاتها وتنطلق إلى آفاق واسعة نحو النجاح(١٤).

ب-أهمية حضانات الأعمال :

يمكن عرض أهمية حضانات الأعمال على النحو التالي :

- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.
- تشجع المستثمر المغامر على إنشاء الشركات الخاصة بهم على اعتبار أنه يعد بمثابة رأس مال مغامر يحتاج إلى شركة أو مؤسسة تتبنى هذا الفكر.
- صناعة رواد الأعمال عبر تبني الفكر الإبداعي ونشر ثقافة العمل الفريقي بينهم.

- تنمية الطاقات البشرية المبدعة عبر الإلمام بالمفاهيم الجديدة وتوفير الأدوات اللازمة لتطبيقها.
- تساهم في توفير فرص عمل وتوظيف نتائج البحث العلمي وتوظيف الابتكارات والإبداعات تعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتي بدورها تعتمد على التقنيات الحديثة.
- مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة معوقاتها سواء الإدارية أو المالية أو الفنية أو التسويقية.
- تقديم الدعم الفني والاستشاري لمساعدة شباب الخريجين على تنفيذ مشاريعهم.
- تسويق ونقل التكنولوجيا من خلال تنمية العلاقة بين مؤسسات التعليم الفني والتعليم والتدريب المزدوج ومتطلبات سوق العمل.
- رفع الكفاءة العلمية والتقنية لخريجي هذا النوع من التعليم من خلال تحديد متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية والربط الجاد بين النظرية والتطبيق.
- ربط القدرات البشرية والبنية التحتية في الإطار المحلي بالتنمية الاقتصادية المجتمعية[١٥].

جـ-أهداف حضانات الأعمال :

يمكن عرض أهداف حضانات الأعمال على النحو التالي :

- **أهداف عامة :**

- تقديم الدعم الكامل للمبادرات العلمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار توفير مقومات النجاح لها.
- تقديم مشروعات بفكر جديد للمجتمع العصري شريطة أن تكون قادرة على الاستمرار والتحسين المستمر.
- تقديم المساعدات والمشورات في كافة المجالات الإدارية أو الخدمية أو غيرها حتى تضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة البقاء والاستمرار.
- العمل على ربط المشروعات الصغيرة ببعضها البعض لتحقيق منهجية التكامل في المجتمع العصري.
- توفير الدعم والتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار زيادة فرص النجاح.
- مساعدة أرباب الإبداع على تحويل أفكارهم إلى نماذج أو خدمات قابلة للتسويق.

- العمل على إيجاد مشروعات جديدة تضاف إلى البنية الموجودة في المجتمع البشري وبالتالي تولد فرص عمل جديدة للأجيال المتلاحقة.
- العمل على استقطاب العمالة الوطنية وتطوير المهارات والقدرات التكنولوجية.
- تحقيق التقارب بين الأنشطة والبحوث العلمية.
- العمل على الاستفادة من الخبرات الأكاديمية في مجال البحث العلمي وتحويل الفكر النظري إلى واقع تطبيقي.
- توسيع قاعدة رجال الأعمال من خلال الجذب وتفعيل المشاركة في تعزيز الأداء الاقتصادي الوطني.
- العمل على تنويع مجالات النشاط الاقتصادي مع دعم المشروعات الواعدة في الحاضر والمستقبل.
- المراجعة الدورية لعمليات التشغيل لكل من ينتسب إلى هذه الحضانات في إطار تحقيق الأهداف المنشودة[١٦].
- المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة وتعزيز تطبيقها لخدمة التنمية الاقتصادية في المجتمع الأصلي.
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة للمنتسبين.
- تهيئة المناخ المناسب وتوفير الإمكانات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة أو المتوسطة حتى تنمو على أرض الواقع.
- تشجيع الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تسهم في نمو الوضع الاقتصادي للدولة من خلال زيادة معدلات الدخل على المستوى الفردي ثم زيادة عدد المشروعات على المستوى المجتمعي.
- دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى خدمات ومنتجات تسهم في حركية السوق وانتعاش الاقتصاد الوطني.
- تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية القدرة الإدارية لديهم[١٧].

- **أهداف تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

- التوصل إلى خدمات جديدة مع دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المشروعات المحتضنة.
- تحسين فرص نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تشجيع الأفكار الإبداعية ومساعدة الخريجين في الحصول على فرص عمل.
- إيجاد حلول علمية مناسبة للمشكلات التي تواجه المشروع.
- تقديم حزم متكاملة من الخدمات للمشروعات مثل قياس الجودة وتوفير قاعدة بيانات عن المشروع.
- تقليل مخاطر الأعمال مع تقليل التكلفة وخاصة عند بداية النشاط.
- خفض الفترة الزمنية اللازمة لبداية المشروع وتطوير إنتاجه أو خدماته.
- مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى نماذج قابلة للتسويق.
- إيجاد مشرعات إبداعية جديدة مع التركيز على التوسيع والانتشار للمشروعات القائدة.
- متابعة المشروعات الجديدة بشكل مستمر من خلال الاستعانة بالخبراء والمتخصصين.
- البحث عن شركات رأس المال المخاطر وبرامج التمويل الحكومي وشبكة رجال الأعمال والمستثمرين وتحويل خدماتهم لصالح تمويل المشروعات الجديدة[١٨].

- **أهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية والمجتمعية:**

- إيجاد فرص عمل جديدة لتشغيل الشباب ذات الموهبة أو الكفاءة.
- توجيه الشباب ورجال الأعمال الجدد نحو المشاريع عالية التكنولوجيا.
- تنمية الاقتصاد الوطني من خلال التوجه نحو زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع دعم التكنولوجيا الحديثة في ذات الإطار.
- تحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال رفع معدلات الدخل وتسويق التكنولوجيا وتعزيز الاقتصاد الوطني.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تحتاج الأسواق المحلية والخارجية إلى منتجاتها أو خدماتها.
- ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- توفير أماكن ومساحات مجهزة لإقامة المشروعات.
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع تساعده على الاستمرار في الحاضر والمستقبل[١٩].

د-مهام حضانات الأعمال :

يمكن عرض مهام حضانات الأعمال على النحو التالي :

- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات القانونية والمحاسبية والتجارية والمالية لأرباب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة تكوين المشروع.
- تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة أو المتوسطة ومساعدة أربابها على الإنفاق الاستثماري حتى يحقق النجاح المنشود.
- تقديم الدعم الفني لأرباب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار التركيز على مقومات الجودة بكل مفرداتها.
- إجراء دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين في مجال حضانات الأعمال.
- تقديم المساعدة الخاصة بالصيانة للتجهيزات المختلفة[٢٠].

ثالثاً: المحددات العلمية لمشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج :

أ-مفهوم المشروعات الصغيرة (مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج):

لقد طرح الفكر الإداري المعاصر مجموعة من التعريفات العلمية للمشروعات الصغيرة والتي يتصدرها المضمون العلمي للمشروع الصغير والذي ينطلق من رؤيته التي تنظر إليه على أنه ذلك المشروع الذي يستخدم عدداً من العاملين لا يزيد عن (٢٥) عاملاً وإجمالي الاستثمار فيه لا يزيد عن (٥٠٠٠٠٠) جنيه شاملاً الراضي والمباني، وهناك من يرى المشروع الصغير على أنه يستخدم عدداً من العاملين لا يزيد عن (٥) عمال ولا يزيد إجمالي الاستثمار عن (١٠٠٠٠) جنيهاً باستثناء المباني والأراضي، ويأتي فريق آخر ويتعامل مع المشروع الصغير من منظور المعيار المزدوج الذي يوزن بين عدد العاملين ورأس المال اللازم للاستثمار، وفي هذا الإطار يأتي المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده على اعتبار أن حجم مبيعاته محدود، وعادة يكون ذلك المشروع داخل الصناعة التي يعمل بها صاحب المشروع، وعلى هذا فإنه يمكن إطلاق اسم المشروعات الصغيرة على المطاعم والورش ومحلات البقالة والمصانع الصغيرة والمراكز الطبية والمستشفيات الخاصة وأعمال المقاولات

ومحلات بيع الملابس، على اعتبار أن صاحب المشروع هو مالكه ومديره ناهيك عن حجم مبيعاته المحدود(٢١).

وهناك من يتعامل مع المشروع الصغير على أنه ذلك المشروع الذي يستخدم عدداً قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية، ولكنه يسهم في حل مشكلة البطالة وبالتالي يساعد المجتمع على مواجهة بعض مخاطره أو تحدياته في الحاضر والمستقبل، ولاشك أن بقاء المشروع الصغير مرهون بتحقيق الربحية حتى ينمو ويتطور باستمرار ويقدم خدماته للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها، وكل ذلك مرهون بطموح صاحب المشروع ومالكه ومديره ونوع نشاطه.

ويمكن النظر إلى المشروع الصغير على أنه عبارة عن مؤسسة شخصية مستقلة من حيث الملكية والإدارة وتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محددة، ويتحرك من خلال معايير وأسس تفرض عليه من قبل الدولة التي ينتمي إليها.

ويمكن تقسيم المشروعات إلى عدة أنواع على النحو التالي :

- تقسيم المشروعات من حيث الحجم ويندرج تحتها الكبير والمتوسط والصغير.
- تقسيم المشروعات من حيث النشاط ويندرج تحتها تجاري، وصناعي، وسياحي وزراعي وغيرها(٢٢).

ومثل هذه التقسيمات تختلف من دولة إلى أخرى على اعتبار أن لكل دولة ظروفها ولوائحها وقوانينها.

ب-أهمية المشروعات الصغيرة لخريجي التعليم الثانوي الفني / التعليم والتدريب المزدوج:

يمكن أن تكمن أهمية المشروعات الصغيرة من خلال الأمور التالية :

- تعتمد المشروعات الصغيرة على العمالة المكثفة والتي تعد الثروة الأولى في المجتمع، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- سهولة الانتشار الجغرافي والقدرة على استخدام الموارد والخيرات المحلية المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة في مشروعات تبدأ صغيرة وتتميز بقدرتها على تلبية طلبات المجتمع المحيط.

- مساهمة المشروعات الصغيرة في تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات في الهيكل الاقتصادي للمجتمع.
- تعتبر بعض منتجات المشروعات الصغيرة هي المصدر الوحيد لتلبية الطلب على المنتجات الوطنية والسلع والخدمات التراثية.
- مساهمة المشروعات الصغيرة في حركة التصدير وتوفير العملة الأجنبية.
- تحفيز الشباب على الانخراط في الحياة العملية والبعد عن الإرهاب وبراثن البطالة.
- تحافظ المشروعات الصغيرة على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد المجتمعي للحفاظ على مثل هذا التراث من الاندثار مع المحافظة على الهوية الأصيلة.
- توفر المشروعات الصغيرة الفرصة أمام بعض الفئات خاصة النساء والشباب في المناطق الريفية مما يقلل من آثار الهجرة الداخلية ويقلل من مشاكل الكثافة السكانية في بعض المناطق دون الأخرى.
- وسيلة أساسية لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء بما يساعد على تحقيق الأمن الاجتماعية.
- القدرة السريعة على إيجاد فرص عمل نتيجة لكثافة العمالة في المشروعات صغيرة الحجم نظرا لعدم قدرتها على استخدام الآلات الحديثة لارتفاع تكلفتها.
- تعتبر المشروعات الصغيرة من أهم الوسائل المتاحة أمام رائدات الأعمال من النساء ودعم للمرأة المعيلة في المجتمع في مختلف الدول والمجتمعات[٢٣].

أما عن دور المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيمكن عرضها على النحو التالي :

- تعتمد المشروعات الصغيرة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- تقوم المشروعات الصغيرة بدور هام في إيجاد فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر حيث أنها توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

- تسهم المشروعات الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، حيث تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال.
- يؤدي التوسع في نشاط المشروعات الصغيرة في الأسواق غير الرسمية إلى عكس أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها بصورة أفضل.
- تدعم المشروعات الصغيرة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، حيث تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة.
- تسهم المشروعات الصغيرة في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة حيث تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تنتشر المشروعات الصغيرة في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وبالتالي تدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها.
- تساعد المشروعات الصغيرة على تقليص الفجوات التنموية بين الحضر والريف[٢٤].

ولقد أدى التطور التكنولوجي إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة ومن ثم فإن المشروعات الصغيرة أصبحت تمثل محوراً أساسياً في الإنتاج وإدرار الدخل بالإضافة إلى الابتكار والتقدم التكنولوجي والذي ساعد على الارتقاء بدورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تساعد على تنمية الدولة ومنها العمل على تخفيض معدلات البطالة وتحقيق طموحات بعض الشباب الباحثين عن العمل وحسن استغلال مهاراتهم وتوظيف قدراتهم، ناهيك عن قيامها بتوفير مجموعة من السلع والخدمات المتنوعة والتي تسهم في إشباع حاجات ورغبات جميع فئات المجتمع[٢٥].

جـ- ماهية التعليم الثانوي الفني وفلسفته :

يعد التعليم الفني بمثابة النظام المسئول عن تخريج الفني القادر علي تحمل أعباء التقدم الاقتصادي، ومن ثم فإنه يعتبر من ضمانات الأمن القومي حيث انتهي عصر المواجهات الجسمانية وأصبح الآن عصر التكنولوجيات والمواجهات العقلية، وتطورت التكنولوجيات من

الآليات الميكانيكية البدائية إلي تكنولوجيا مجمعة للجوانب العلمية المتنوعة ولذلك كان لزاماً العمل الدائم علي النهوض بالتعليم الفني ليواجه تحدياته مع ضرورة إكسابه مرونة عالية تحقق للخريج التكيف السريع للمتغيرات المتلاحقة في سوق العمل علي المستوي المحلي أو الإقليمي أو العالمي(٢٦).

وعلي هذا فإن التعليم الفني بكافة صيغه وأشكاله ومستوياته يعد أهم الروافد التي تزود المجتمع البشري بمجموعة الكوادر والكفاءات البشرية اللازمة لدفع عجلة التنمية المجتمعية نحو الأمام عبر حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع البشري ومن ثم تتحقق أهداف التنمية علي أرض الواقع وفقاً للسياق العالي والذي أقرته الجمعية العامة للأم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٠، ونظراً لأن المجتمع المصري يجتاز مرحلة مملوءة بالتحديات في كافة مناحي الحياة لذا فإن جهود الدولة المصرية تتوجه نحو التعليم الفني باعتباره أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة حيث إنه يعتبر عصب الاقتصاد بل وقاطرة التنمية، وبالتالي أصبح التعليم الفني يمثل أحد دعامات منظومة التعليم المصري وخاصة في ظل مستجدات العصر وتحدياته والتي يتصدرها مجتمع المعرفة الذي أصبح يتطلب تخصصات غير نمطية وأشكال جديدة للعمل(٢٧).

وعلي هذا فإن فلسفة التعليم الفني في مصر في الوقت الحاضر تنطلق من كونه المصدر الرئيس لتأمين القوي البشرية التي تتطلبها التنمية الشاملة بمعني أنه يمثل العنصر الحاكم في إعداد القوي العاملة الفنية والمؤهلة والمدربة شريطة أن يتم توفيرها بالدرجة التي تلبي الاحتياجات الكمية والمتطلبات النوعية لتنمية المجتمع المصري في ظل تحديات الألفية الثالثة مع الأخذ في الاعتبار أن مثل هذه الفلسفة تحتاج إلي تدفق مخرجات هذا النوع من التعليم بقدرات ومهارات متطورة بحيث يصاحبها طاقات بشرية منتجة تحقق التوازن بين الكم والكيف بمعني أنها تلبي احتياجات التنمية من حيث العدد وتتحقق فيها مواصفات الجودة حتى يتحقق التميز لمجالات العمل بميادينه المختلفة في ذات المجتمع.

ونظراً لأن التعليم الفني يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي واكتساب المهارات والمقدرة الفنية، الذي توقم به مؤسسات نظامية علي مستوي الدراسة الثانوية بهدف إعداد فنيين مهرة في مختلف المجالات والتخصصات الفنية، مما يجعلهم قادرين علي تنفيذ المهام التي توكل إليهم، كما أنه يركز على إكساب الطالب قدرًا من الثقافة العامة، والمعلومات الفنية والمعارف والهمارات العملية، بما يمكنه من الوصول لمرحلة الإتقان، معنى ذلك أن التعليم الفني

بصفة عامة يعد بمثابة مؤسسات حكومية تخدم مجتمعها من خلال ما يقوم به (الصناعي- الزراعي – التجاري) في خدمة المجتمع، وبالتالي فهو أداة رئيسة في عمليات التنمية، ودعامة من الدعامات المهمة في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لأنه يمد سوق العمل بالكوادر الفنية المدربة والمؤهلة والقادرة علي التعامل مع أساليب ونوعيات الإنتاج والخدمات المتطورة(٢٨)، من خلال إعداد العامل الماهر المثقف المدرب تدريبًا كاملاً لرفع خبرته المهنية وإيجاد روح الإحساس بالمسئولية مع ربط الأهداف المهنية والأهداف التربوية معاً، وذلك للعمل في المجالات الصناعية ورفع مستوي الكفاية الإنتاجية، وعلى هذا فإن فلسفة التعليم الفني في مصر تنطلق من رسم السياسات التربوية، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة سلبيات هذا النوع من التعليم والحد منها، والقضاء علي المشكلات التربوية التي تواجهه مثل فقدان التوازن بين الكم والكيف، والاختلال بين الحاجات والإمكانيات، وبين النظرية والتطبيق، وغيرها من المشكلات وتُعد طالبًاذومرجعية فكرية يمتلك القدرة علي مواجهة التحديات التي تفرضها روح العصر(٢٩).

وفي إطار الحفاظ علي مكانة التعليم الفني وإبراز فلسفته علي أرض الواقع جاءت إستراتيجية هذا النوع من التعليم بين طيات رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي بدورها تتضمن التأكيد علي إكساب الخريجين المهارات المتنوعة التي يتطلبها سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي وبالتالي توجه اهتمام الدولة المصرية نحو التعليم الفني متضمناً إعادة وتأهيل كافة مفرداته سواء البنية التحتية أو العناصر البشرية أو المستجدات التكنولوجية أو المناهج الدراسية بالإضافة إلي التدريب العملي والتحول إلي المدرسة المنتجة، وفي ذات الإطار جاء التوجه نحو الارتقاء بمستوي المعلم علمياً ومهنياً وتقنياً وذلك من خلال توقيع اتفاقيات وعمل بروتوكولات تعاون مع مجموعة من الدول الأوروبية يتصدرها فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان لربط التعليم الفني بمهارات سوق العمل والمشروعات الإنتاجية الجاري تنفيذها(٣٠).

د-ماهية التعليم والتدريب المزدوج :

يمكن النظر إلى التعليم والتدريب المزدوج على أنه بمثابة التطبيق العملي بجانب الدراسة النظرية حيث يقوم الدارس في هذا النظام بالتدريب العملي في أحد المؤسسات التدريبية مثل المصنع أو الفندق أو المزرعة أو المستشفى أو غيرها بجانب دراسته النظرية بالمدرسة الثانوية الفنية مما يتيح له الفرصة للحصول على المهارات الفعلية المطلوبة لسوق العمل والتدريب على أحدث المعدات الموجودة بالمصانع لمواكبة التطور التكنولوجي في مجالات

العمل المختلفة ويساعد الدارس على إيجاد وظيفة فور حصوله على الدبلوم، معنى ذلك أن الرؤية المصرية تركز على التعليم الثنائي للتعليم والتدريب الفني بين المدرسة والتدريب في مواقع العلم مع مراعاة أن التدريب يصل إلى حوالي ٧٠٪ – ٨٠٪ من الخطة الدراسية، وفي إطار الرؤية المصرية نجد أن هذا النوع من التعليم مصمم لإعداد العمالة الماهرة في القطاعات الصناعية ويتم ذلك عن طريق تلقي المتدرب تدريباً عملياً على إحدى المهن داخل الورش والمصانع لمدة (٤) أيام أسبوعياً من أجل تنمية المهارات الأدائية ويتلقى المواد النظرية سواء كانت الثقافية أو الفنية لمدة يومين أسبوعياً داخل فصول ومعامل الدراسة مع مراعاة أن يتم ذلك خلال (٣) سنوات دراسية متصلة، وفي إطار المدرسة المصرية فإن التعليم والتدريب المزدوج يعتبر تعليماً نظامياً مهنياً يقدم لمن أنهوا بنجاح مرحلة التعليم الأساسي حيث يؤدي إلى مستوى العامل الماهر أو العامل المهني، أي أنه يقوم على المزاوجة بين التعليم داخل المدرسة والتدريب داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع من أجل إكساب الطلبة مهارات العمل القائم على الممارسة الفعلية بحيث يرتبطون باحتياجات سوق العمل(٣١).

وعلى هذا فإن الرؤية المصرية تعتبر نظام التعليم والتدريب المزدوج أحد المشاريع الإصلاحية لتحسين مخرجات التعليم الفني من خلال برنامج تعاوني فني ألماني مصري ممول من الحكومة الألمانية وبدعم من المنظمة الألمانية للتعاون الفني بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم ممثلة في الجانب المصري وأصحاب المصانع وجمعيات المستثمرين والاتحادات ورجال الأعمال والجمعيات غير الحكومية ممثلة في الوزارة الاتحادية للتعاون الدولي والتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الفني، ويتمتع المتدرب بعد إتمام الدراسة بأولوية التعيين بالمصنع أو الشركة عند الاحتياج للعمالة ذات المهارة العملية العالية، ومدة الدراسة في هذا النظام (٣) سنوات متصلة يقضي الطالب منها (٧٥٪) في التدريب العملي بواقع (٤) أيام أسبوعياً في التدريب العملي بالمؤسسة التدريبية ويومان أسبوعياً للدراسة النظرية بالمدرسة كما يتم التدريب أثناء الصيف لمدة (٦) أيام أسبوعياً(٣٢).

وبعد ذلك يتم إبرام عقد تدريب بين الطالب وبين الجهة التي ستتولى التدريب العملي ويلتزم الدارس بموجب هذا التعاقد بجميع لوائح العمل المطبقة لهذه الجهة من حيث مواعيد العمل ونظام العمل، وفي نهاية فترة التدريب يحصل الدارس على شهادة دبلوم المدارس الثانوية

الصناعية في مجال تخصصه بالإضافة إلى شهادة المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية والوحدة الإقليمية.

هـ-دور حضانات الأعمال في دعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج :

أما عن دور حضانات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة فيمكن عرضه على النحو التالي :

- **خفض التكاليف :** وتتمثل في توفير الدعم المادي بشروط ميسرة مع توفير مكان لإدارة المشروع حسب حاجته وتوفير مكان للإنتاج وتقديم خدمات إدارية بالإضافة إلى تقديم دراسة عن السوق وتوظيف علاقات الحاضنة بمؤسسات البحث العلمي مثل الجامعات والمدن الصناعية لخدمة المشروعات المحتضنة ناهيك عن تقديم مجموعة الخدمات الاستشارية والفنية والتقنية.
- **تقديم مساعدات تسويقية :** وتتمثل في المساعدة في حل المشكلات الإجرائية والمحاسبية والمالية والإدارية وعقد الدورات التدريبية حتى تتمكن الحضانة من تقديم الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الحصول على عقارات تسهل عملية نجاح المشروع.
- **خفض معدلات الفشل :** وتتمثل في مساعدة المستفيدين في المراحل المختلفة من عمر المشروع وخاصة في مرحلة الدراسة حيث الاستعانة بالخبراء، ومرحلة الإعداد حيث التركيز على دراسة الجدوى ثم مرحلة بدأ المشروع حيث تقديم التسهيلات اللازمة لبداية المشروع وخاصة عند استخراج التراخيص وتقديم الاستشارات الفنية وبعد تأتي مرحلة المتابعة وتقييم الأداء من أجل تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدة من قبل الأجهزة المتخصصة ويأتي بعد ذلك مرحلة التخرج من الحاضنة والتي تستغرق (٣) سنوات منذ قبول المشروع بالحضانة وحتى يصل إلى مرحلة النضج التي تؤهله للعمل خارج الحضانة، وتأتي مرحلة دعم استمرارية المشروع من خلال تجنب هبوط المنتج والبحث عن الانتعاش عبر تجديد الفكر الإنتاجي الذي يساعد على توليد منتجات جديدة تضمن استمرارية المشروع[٣٣].

وعلى هذا فإن حضانات الأعمال تقدم للمشروع عند مرحلة الانطلاق الدعم المالي والفني والتسويقي وتوفير الخدمات والاستشارات حتى يصل إلى مرحلة النمو وفي مرحلة النضج والتي عندها يتجاوز المشروع مرحلة الخطر فيتخرج من الحضانة ويمارس نشاطه بشكل طبيعي

وعندما يتعرض المشروع لمرحلة الهبوط يتأتي دور الحضانة في الدعم المالي من جديد حتى يتفادى المشروع هذه المرحلة عبر تحسين الفكر الإنتاجي بحيث يضمن المشروع بقاءه واستمراره على نحو متوازن[٣٤].

رابعاً : نتائج البحث وإجراءته المقترحة :

قامت الباحثة بتطبيق استبانة على عينة من مديري ومديرات التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج بمحافظة المنوفية وكذلك الوكلاء وبعض المعلمين وبلغ عددها (٢٧٣) وكان من أبرز نتائجها ما يلي :

- يعد التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج أحد الدعائم الرئيسة لخطة التنمية في المجتمع المصري وخاصة مع إطلالة الألفية الثالثة على اعتبار أنه مصدر من مصادر توفير العمالة الفنية في مختلف مجالات العمل المجتمعي.
- يعد التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج أهم المجالات الحيوية التي تعتمد عليها الدولة المصرية في الحاضر والمستقبل لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ عبر تفعيل مجالات العمل التنموي وخاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.
- تنطلق حضانات الأعمال في المجتمع المصري من تغيير ثقافته عن طريق الاهتمام بممارسة العمل الحر عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعد حضانات الأعمال بمثابة مؤسسة تنموية تعمل على تنويع النشاط الاقتصادي وتشجيع الشباب على ممارسة العمل في إطار محاربة البطالة ومواجهة الفقر.
- تضطلع حضانات الأعمال بدور هام في رعاية المشروعات الناشئة على اختلاف أنواعها مع دعم الفكر الإبداعي في إطار ضمان نجاح المشروع واستمراره في الحاضر والمستقبل.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن طرح مجموعة من الإجراءات التي تساعد في ترقية دور حضانات الأعمال في دعم مشروعات خريجي التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج وذلك على النحو التالي :

ربط حضانات الأعمال بأهداف السياسة العامة للدولة المصرية على اعتبار أن هذا التوافق يضمن النجاح في الحاضر والمستقبل للطرفين.

تطوير تشريعات وقوانين العمل الخاصة بمنح التراخيص لممارسة العمل الحر عن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تشجيع شباب الخريجين من التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج على ممارسة هذا العمل وإقامة تلك المشروعات.

نشر ثقافة العمل الحر من خلال بعض مقررات التعليم الثانوي الفني/ التعليم والتدريب المزدوج وتشجيع الإبداع عبر تطوير المناهج وتنظيم المعارض وإقامة المسابقات على مستوى كافة المدارس الثانوية الفنية.

تأسيس جمعية وطنية لحضانات الأعمال من أجل تنظيم وتشجيع صناعة الحضانات مع دعم الغرف التجارية والصناعية ومؤسسات المجتمع المحلي لها.

تبني فكرة الحضانات الإقليمية التي تهتم بمنطقة جغرافية معينة في إطار حسن استثمار الموارد المتاحة وتنمية المنطقة ذاتها عبر التركيز على مجموعة من الأنشطة المحددة التي تخدم تلك المنطقة.

مراجع البحث وهوامشه

(١) إنعام عبد الزهرة متعب : حاضنات الأعمال وإدارة العمليات : مدخل نظري، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج١، ع١٢، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١١، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

(٢) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص٧٦.

(٣) يوسف سيد محمود : رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٢.

(٤) خالد أحمد الصرايرة، عاطف محمد أبو حميد : دور الإدارة المدرسية في نشر تكنولوجيا المعلومات الاتصالات في المجتمع المدرسي، مجلة دراسات العلوم التربوية، مج٤٣، ملحق ٤، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٦، ص١٤٩١.

(٥) عاصم البندي : المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية – مصر أنموذجاً، مجلة الأكاديمية العربية، ع٢١، ٢٢، الدنمارك، ٢٠١٢، ص ص٥٤-٥٥.

(٦) عبد العزيز الحرقان : حاضنات التقنية ومنظومة الإبداع، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، ٢٠١١، ص ص٤٦-٤٧.

(٧) محمد صالح الحناني وآخرون : حضانات الأعمال، الدار الجامعية، ٢٠١٠، ص ص٢٦-٢٧.

(٨) شادي حلبي : واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مج٢، ع٢٨، فلسطين، ٢٠١٢، ص ص٤١٤-٤١٥.

(٩) على طارق العاني، غانم سعد الله حساوي : التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، تونس، ٢٠١٧، ص ص٢٥-٢٦.

(١٠) منظمة العمل الدولية : المشروعات الصغيرة، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص١-٢.

(١١) عبد الموجود عبد الله أبو حمادة : دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج١٩، ع٥٦، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص١٥٢-١٥٣.

(١٢) خديجة عبد العزيز علي إبراهيم : المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر – دراسة استشرافية، مجلة كلية التربية، مج٣٤، ع٥، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠١٨، ص ص٢٧٦-٢٧٧.

(١٣) عاطف الشبراوي إبراهيم : حاضنات الأعمال : مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القارة، ٢٠١٧، ص ص٢٥٦-٢٥٧.

(١٤) خالد الهادي الرياني، فريدة عمران الزين : حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتطوير البحث العلمي في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ع٣، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا، ٢٠١٥، ص ص٢٨٦-٢٨٧.

(١٥) نيفين منير توفيق : مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته في الحالة المصرية، مجلة النهضة، مج١٤، ع٢، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١١٠-١١١.

(16) J. Wonglimpiyarat : The Innovation Incubator, University Business Incubator and Technology Transfer Strategy, The Case of Thailand, Technology in Society, Vol. 46, No.1, Thailand, 2016, PP. 117-118.

(١٧) محمد عبد الوهاب : التجربة المصرية فى مجال حاضنات المشروعات الصناعية، الندوة العربية الأولى حول حاضنات المشروعات الصناعية، في الفترة من ٢٧-٢٩ يناير ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٧-٨.

(١٨) هايل عبد المولى طشطوش : المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٨، ص ص٤٤-٤٦.

(19) M. Lukesa & et al., : Do Business Incubators Really Enhance Entrepreneurial Growth? Evidence from A large Sample of Innovative Italian Start-Ups, Technovation, Vol. 82, No.83, London, 2019, PP. 27-29.

(٢٠) قاسم كريم، عدنان مريزق : دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في الفترة من ٥-٧ فبراير ٢٠١٤، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٤، ص ص٣٦-٣٧.

(٢١) أحمد السعدي : دور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٤، ص ص٩٥-٩٦.

(٢٢) تامر منصور : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، دار نور للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص١٤٢-١٤٤.

(٢٣) فلاح حسن الحسيني : إدارة المشروعات الصغيرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ص٥٢-٥٤.

(٢٤) فلاح حسن الحسيني : إدارة المشروعات الصغيرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ص١٠٥-١٠٦.

(25)D. Waite : The Economic Significance of Small Firms, Journal of International Economics, Vol.7, No, 3, London, 2016, PP. 88-90.

(٢٦) محمد أحمد محمد عبد المقصود : تطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم الفني في ضوء المناهج المبنية على الجدارات المهنية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، عدد خاص، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ص١٤٣-١٤٤.

(٢٧) محمد يحيى ناصف : تصور مقترح لتطوير التعليم الفني المصري في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص٩-١١.

(٢٨) سعيد الدقميري : التعليم الفني وخدماته الطلابية من منظور عالمي، مؤسسة العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص١٩-٢٠.

(٢٩) محمود أبو النور عبد الرسول : نظم ربط التعليم الثانوي الفني بسوق العمل : دراسة مقارنة في كل من ألمانيا الاتحادية والصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها بمصر، مجلة التربية المقارنة والدولية، ع (٣)، كلية التربية النوعية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٩.

(٣٠) وزارة التربية والتعليم الفني : خطة الدراسة العامة المقترحة لتطوير المدارس الثانوية الصناعية نظام (الثلاث سنوات)، قطاع التعليم الفني، الإدارة العامة للتعليم الصناعي، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١-٨.

(٣١) أرفيل فان أدامز : مبادرة نظام التعليم المزدوج في مصر – تقييم أثر المبادرة على المرحلة الانتقالية من المدرسة إلى العمل، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مركز التعاون الإنمائي الألماني (GIZ)، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص٥-٧.

(٣٢) الوحدة المركزية للتعليم والتدريب المزدوج : قواعد ولوائح التعليم والتدريب المهني المزدوج، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١.

(٣٣) أحمد يونس درويش : آليات إقامة وإدارة وتمويل حاضنات المشروعات الصغيرة، ندوة حاضنات المشروعات الصناعية، في الفترة من ٢٧-٢٩ يناير ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٧-٨.

(٣٤) سارة عبد الرحيم قشقري، ريم علي محمد : الحاضنات كأدوات مشاركة في مجتمع المعرفة – المفهوم والأنواع والآليات وواقع تطبيقها بجامعة الملك عبد العزيز، مجلة دراسات المعلومات، ع١٦، ١٧، جمعية المكتبات والجامعات السعودية، السعودية، ٢٠١٦، ص ص٤٢-٤٦.